المحور الرابع:
إقترابات تحليل
النظم السياسية

يقصد بالإقتراب طريقة التقرب من الظاهرة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها بالإستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الإقتراب بأنها الأنسب للتفسير، ويشير كذلك إلى الضوابط التي تشير إلى اختيار موضوعات ومعلومات معينة واستبعاد معلومات أخرى من نطاق البحث؛ أي الزاوية التي سوف نعالج من خلالها موضوع معين. وفي دراسة النظم السياسية هناك عدة إقترابات من بينها:

أولا: الإقتراب القانوني

يشير مصطلح القانون إلى ثلاث معان: أنه قاعدة صنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم أو قرار، أو أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ سامية مثل القانون الإلهي والتشريعات الدينية، أو أنه مجموعة من الإنتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية.[1]

ويعتبر الإقتراب القانوني من الإقترابات التقليدية وأول اقتراب استعمل في تحليل النظم السياسية، يركز هذا الإقتراب على دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية مع القاعدة القانونية. يغلب عليه الطابع الوصفي بمعنى يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية، التطابق والخرق والإنتهاك، ويستخدم مجموعة من المفاهيم مثل الحقوق والواجبات والإلتزام والمسؤولية ...كما يعتمد هذا الإقتراب على فلسفة الآلية الرسمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس: [2]

1-الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.

2-التنظيم الرسمي لا بد أن يحكم العلاقات الرسمية وغير الرسمية داخل الإجهزة الإدارية.

3-اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 19.

[2] عبد النور ناجي، بومين طاشمة، مرجع سابق، ص 195.

4-إنفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة واصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد تنفيذ تلك السياسات.

-أنه قاعدة تصنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم .

-أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ سامية مثل التشريعات الدينية.

-أو أنه مجموعة من الإنتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية.

وبناء على ما سبق وبناء على ما سبق فإن الزاوية التي ينطلق منها الإقتراب القانوني في دراسته للنظم مؤداها أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من الهيئات والمؤسسات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه. [3] وفق الإقتراب القانوني يمكن إجراء مقارنات مقارانات لأداء مؤسسات النظام السياسي بالنظر إلى مدى الإلتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة وما مدي عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية على أدائها. وحسب الكثير من الباحثين فإنه لا من الصعب فهم نظام السياسي في أيه دولة بعيدا عن قانونها الدستوري والإداري.[4]

يرجع ديوع هذا الإقتراب إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير ولنتشارها في أوروبا وإمريكا.ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، والعامل الثالث الذي دفع للإهتمام بالتحليل القانوني نابع من الصورة الخاصة بالنظام الأمريكي لدى الأمركيين أنفسهم، إذ أنهم يرون أن حكومتهم هي حكومة القانون

[3] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 195.

[4] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت 1985، ص 22.

وليس الرجال، على الرغم من أن الرجال هم الذين يطبقون القانون ولذلك ففهم النظام السياسي يسلتزم تحليل القانون.[5]

حدود توظيف الإقتراب القانوني: على الرغم من الأهمية التي يكتسيها الإقتراب القانوني في دراسة النظم السياسية في شكل مقارن، إلا أنه يظل قاصرا على الإحاطة بجميع جوانب النظام السياسي فضلا على أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويعطي أهمية كبيرة لدراسة الدساتير، ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية ودور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية والتلاعب بها، بالإضافة إلى أنه لايعطي للبيئة أي أثر،(البيئة الاقتصادية، والاجتماعية والتاريخية)، ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاما مغلقا وبناء ساكنا. ولكن هذا لا يمنع من الإعتماد عليه كأداة للتحليل ووسلة لتفهم الأنظمة السياسية مكملة للمداخل الأخرى التي تهتم بالفواعل الكامنة خلف المؤسسات.

ثانيا: الاقتراب المؤسسي

المقصود بالمؤسسة هي مجموع المظاهر والأنماط التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية ذات العلاقة بالنظام السياسي.

جاء الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب القانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن ثمة حدث تحول في بؤر الاهتمام وأصبح منصبا على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ودراسة الوظائف الخاص بالرئيس ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية والبيروقراطيات.[6] ويركز على المؤسسة كوحدة للتحليل؛ أي أنه يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوك والمخرجات على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلين

[5] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 204.

[6] نفس المرجع، ص 205.

الذين يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، وتحديد نمط الإستراتجيات التي ينتهجونها وتؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنوننها حول المكن والمرغوب فيه.[7]

ويمكن القول أن الإقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين:

المرحلة التقليدية: كان الإهتمام فيها منصبا على دراسة الدولة ومؤسساتها الرسمية، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد الدستورية، والتركيز على مواضيع مثل الحكوم والبرلمان والسلطة القضائية والجهاز الإداري ...أي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وفي ضوء هذه النقاط يلتقي مع الإقتراب القانوني.

المرحلة الحديثة: وهي أحد افرازات الثورة السلوكية ظهرت المؤسسية الحديثة في منتصف الستينات على يد العالم الإمريكي "صمويل هانتنغتون" وذلك في كتابه النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" وانتشر التحليل المؤسسي بشكل جلي في بداية الثمانينات.

يقوم هذا الإقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة والمقارنة بين المؤسسات من حيث: [8]

1-كيفية تكوين المؤسسة.

2-الهدف من وجود المؤسسة.

3-مراحل تطور المؤسسة أو نموها.

4-الوسائل التي تستطيع من خلالها المؤسسة الحفاظ على بقائها.

5-الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة.

6-البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.

7-علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.

8-المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

9-وظائف المؤسسة وأهميتها.

---

[7] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 21.

[8] نصر محمد عارف،مرجع سابق، ص205.

وقد اهتم "هانتنغتون " Huntington" بدراسة المؤسسات وابعادها وأنماطها ووفقا لدراسته فإن الأنظمة السياسية تختلف فيما بينها في مدى قوة مؤسساتها السياسية، وقد صاغ مفهوم المؤسساتية لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بالمؤسساتية "تلك العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا"[9] وحسبه فإن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن قياسه وفقا أربعة معايير:[10] التكيف، التعقيد، الإستقلالية وتماسك تنظيماته وأجراءاته.

أولا: التكيف: ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة لتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف فكلما كان مستوى التكيف عال في تنظيم أو اجراء كان هذا التنظيم أو الإجراء على مستوى عال من المؤسساتية، ومع تناقص تكيفه وتزايد تصلبه ينخفض مستواه المؤسساتي، وتقاس قدرة التكيف باستخدام المؤشرات التالية:

1-**العمر الزمني:** فكلما كان عمر المؤسسة طويلا كانت أقدر على التكيف، وصار مستواه المؤسساتي أرفع والعكس صحيح، بل إن المؤسسة الأكثر رسوخا في القدم هي أكثر تأثيرا وبشكل ايجابي في تعزيز أداء الدولة واستقرارها.

2- **العمر الجيلي:** ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي؛ أي هل انتقلت القيادة سلميا من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يكون فيها الإنتقال بشكل سلمي وهادئ هي الأقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الإنتقال للقيادة بصورة عنيفة.

3-**التغيير الوظيفي:** المؤسسات تنشأ عادة للقيام بوظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف المحصورة في بيئتها الأولى، لكن التغيير البيئي والزمني يشكل تحديا أمام هذه المؤسسة، إما أن تكون لها القدرة على التكيف وخلق وظائف جديدة وإما أن تروض نفسها على تقبل الموت البطيء، فالمؤسسة التي تكيف نفسها مع تغيرات طرأت في بيئتها ونجحت في تغيير وظائفها الرئيسية تكون أعلى مؤسساتية من تلك التي تعجز عن ذلك.

---

[9] صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،** ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 21.

[10] نفس المرجع ص ص 22-33.

ثانيا: التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة تقوم بوظائف معينة لضمان الإستمرارية للمؤسسة وحسب" Huntington" كلما ازداد التنظيم تعقيدا كلما ارتفع مستواه المؤسساتي. وتقاس درجة التعقيد من خلال:

1-درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها

2-درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

وبناء على هذا يرى أن الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبيا غالبا ما ترتبك وتتفكك أثناء عملية العصرنة، أما الأنظمة التقليدية تعقيدا فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع المتطلبات الجديدة، وأعطى مثالا بقدرة النظام الياباني بعد الإطاحة بنفوذ الشوغان، على تكييف مؤسساته السياسية التقليدية مع العالم الحديث بسبب تعقيدها النسبي. والقدرة العالية للنظام السياسي الإمريكي، الآتية من الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسات الإمريكية، الرئاسة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحكمة العليا وحكومات الولايات عبر فترات تاريخية مختلفة عند ظهور مشكلات جديدة، حيث كان يسمح بتداول هذه المشكلات وتوزيعها فيما بينها. وعلى العكس من ذلك جعلت الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا السلطة ممركزة في الجمعية العمومية والإدارة البيروقراطية الوطنية، وهذا ما جعل النظام السياسي الفرنسي يواجه أزمات التغيير من جمهورية لأخرى.

ثالثا: الاستقلالية: وتشير إلى مدى ذاتية أو حرية المؤسسة في التسيير، ويعبر كذلك عن مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك إجتماعية أخرى، فكلما تمتعت مؤسسات النظام السياسي باستقلالية كلما كان نظام ذا مستوى عال في الآداء وفي منآى عن التأثر بالجماعات والإجراءات غير السياسية.وفي المقابل كلما كانت مؤسسات النظام السياسي تابعة وخاضعة لنفوذ لفئات اجتماعية عائلية أو عشائرية كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه التسيير الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد، ويقاس معيارالإستقلالية عن طريق:

1-الميزانية: هل للمؤسسة مستقلة وهل لديها حرية التصرف في ميزانتيها.

2-شغل المناصب: إلى أي مدى تتمتع المؤسسة باستقلالية في تجنيد أعضائها.

رابعا: التماسك: بمعنى درجة الرضى أو الإتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة فكلما كان التنظيم متماسكا كلما ارتفع أداءة المؤسساتي ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى مستوى الأداء، ويقاس باستخدام المؤشرات التالية:

1-مدى انتماء وولاء الأعضاء للمؤسسة.

2-مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة، خاصة في مناسبات التغيير القيادي.

3-مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام وهل تتعلق بمبادئ وأهداف المؤسسة أو بأمور هامشية.

وفي حالة امكانية قياس هذه المعايير تصبح المقارنة ممكنة بين الأنظمة السياسية في نطاق مستوياتها المؤسساتية. غير أن هذا المقترب يؤخذ عليه أنه يقتصر على الجانب الرسمي والمؤسسات الموجودة بصورة تغفل تماما المؤسسات غير الرسمية، كما يركز في تحليله على نظم الحكم التي تحتوي على مؤسسات، وبالتالي لا يصلح لدراسة المجتمعات التي لا توجد فيها مؤسسات رسمية، بالإضافة إلى أنه لم يعطي أهمية لأنماط التفاعل داخل هذه المؤسسات.غير أن هناك من يرى أنه إذا تم الإدراك أن المؤسسات تمارس نشاطها وتنمو وتتغير من خلال السوك الإنساني للأفراد المكونين لها، فإن ذلك يمكن من تجنب جمود الإقتراب المؤسسي في تحليل الأنظمة السياسي، ويتحول الإهتمام الإقترابات الشكلية القانونية أو المؤسساتية إلى التركيز عللى الديناميات السياسية ومن ثمة المقارنة سوف تزداد عمقا ومصداقية وهذا تم التوصل إليه في المرحلة السلوكية.[11]

ثالثا: الإقتراب النظمي أو النسقي

يندرج اقتراب تحليل النظم تحت مظلة التوجهات السلوكية التي سعت إلى اقتفاء مناهج العلوم الطبيعية !التي حققت انجازات مشرفة في ميادينها،وقد استمد الإقتراب النظمي فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم " التي يرى أصحابها أنها قابلة للتطبيق على جميع الظواهر

[11] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 206.

الطبيعية الميكانيكية والبيولوجية وحتى النظم الإجتماعية بالمعنى الواسع، ويرجع الفضل في ارساء قواعد هذه النظرية وتطويرها إلى الباحث" Bertalanffy" ترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده "النظام المفتوح" الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفزيائي الكلاسيكي التي غلبت عليه فكرة النظام المغلق.[12]

أ-تحليل النظم عند "دافيد أيستون"David Easton ": يعود الفضل إلى عالم السياسة الإمريكي دافيد ايستون " في ادخال التحليل النظمي لعلم السياسية، حيث أخذ النظرية العامة للنظم الموجودة في حقول معرفية أخرى وقام بملئها بالمحتوى السياسي، إذ استعمل مفهوم النظام في الدراسات السياسية وعرف النظام السياسي على أنه" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من من مجموع النظام الإجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل...[13]

عمل ايستون على تطوير هذا الإقتراب عبر مراحل كانت بدايتها سنة 1953 حين نشر كتابه تحت عنوان النظام السياسي Political System" وتبع ذلك بمقالة سنة 1956، اسهمت في توضيح أفكاره، ثم جاء كتابة Analysis of Political life" سنة 1965، أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته

صور ايستون الحياة السياسية بأنها بنية كلية تتكون من بنيتين هما:

1-النظام: يرى ايستون من المفيد أن ننظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوكي أو نظام من السلوك.

البيئة المحيطة: وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي يؤثر فيه ويتأثر به وقسمها إلى بيئة داخلية، تشمل الأنساق الداخلية مثل الإقتصاد والثقافة والبناء الإجتماعي...وتمثل مصدرا للضغوط والتأثيرات المتعددة.وبيئة خارجية وتشمل الأنساق السياسية والإقتصادية والثقافية الدولية.

---

[12] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 130.

[13] زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص147.

ثم انتقل إلى تحديد وظيفة الجهاز السياسي المثمثلة في بث القيم بثا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي، أي ترجمة قيم المجتمع في صورة قواعد عمل ولوائح وقوانين، وهي ملزمة بالإكراه المادي المشروع عند الضرورة. ويرى أن عملية بث القيم تتحقق في ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات النظام السياسي ومخرجاته وبها تصدر القرارات.

يقصد بالقيم Values مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة ولذا فالتخصيص هو تلك القرارات والأنشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع. وتكون هذه التخصيصات الزامية عندما تقبل هذه القرارات على أنها ملزمة، مهما اختلف سبب القبول سواء كان احساس الفرد أو الجماعة بشرعيتها، أو بدافع المصلحة الشخصية أو بسبب فرضها بالقوة والقسر المادي.

وقد استخدم دافيد "ايستون" مجموعة من المفاهيم في تحليل النظام السياسي وهي:

1-المدخلات Inputs: يطلق استون اسم المدخلات على التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر فيه، وهذه التغيرات تتكون من عنصري المطالب Demand والتأييد Support.

أ-المطالب: تمثل المطالب والحاجات والتفضيلات المختلفة لأفراد المجتمع، الداخلة للنظام السياسي، وتعتبر واحدة من أبرز مصادر الضغط، حيث أنه من الممكن أن تمثل المطالب خطرا محتملا على بقاء أي نوع من أنواع الأنظمة. يعرفها "دافيد ايستون" بأنها "التعبير عن الرأي من قبل الموجودين في النظام اتجاه القائمين بالتخصيص السلطوي بشأن قضية ما، قد يتم اتخاذ اللازم أو عدم اتخاذ اللازم من قبل المسؤولين عنها."[14] وقد تكون المطالب ضيقة ومحددة وبسيطة وموجهة بشكل مباشر.كالمطالبة ببناء مشاريع معينة، أو زيادة في الأجور...وقد تكون مطالب معقدة وغامضة وعامة مثل المطالبة بأداء حكومي أفضل أو تطبيق العدالة الإجتماعية أو المساواة بين الجنسين...، وحسب "ايستون" توجد في كل مجتمع بنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب مثل

[14] مي مجيب، **إعادة قراءة ايستون: قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد،** مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرين، العدد 1، 2021، ص 135.

الأحزاب السياسية، الجماعات المصلحية، قادةىالرأي العام، وإلى جانب هذه البنى المنظمة للمطالب فإنه توجد بعض القيود الثقافية والإجتماعية التي تعدل وتحدد من حجم ونوع المطالب التي قد تأتي من البيئة المحيطة.[15]

ب-التأييد أو الولاء: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد أدنى من التأييد والولاء، وإذا نقص التأييد عن الحد الأدنى المطلوب بات النظام في خطر. هذا التأييد يمكن أن يكون عاما وهو نتاج عملية التنشئة السياسية التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة، ويمكن أن يكون خاص وهو التأييد الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه، أي أنه بمثابة الرضا الذي يشعر به الفرد حين يشعر أن مطالبه تحققت.[16] ويؤثر التأييد على عمل النظام من حيث ثلاث مداخل:[17]

-دون تأييد أصحاب السلطة داخل النظام لن يتم تحويل المطالب إلى مخرجات.

-من دون التأييد لن تتوفر الدرجة المقبولة من الإستقرار للقواعد والهياكل التي من خلالها يتم تحويل المطالب إلى مخرجات، وهي المهمة المخولة للنظام.

-تأييد مطلوب لتحقيق الحد الأدنى للتماسك بين أعضاء النظام.

بناء على ما فإن التأييد يتكون من ثلاث عناصر هي: أصحاب السلطة، النظام، والمجتمع السياسي.

2-عملية التحويل Conversion: هو مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، أفعال).

وتتم عملية التحويل داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية.

---

[15] محمد زاهي بشير الميغربي، مرجع سابق، ص 150.

[16] ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص58.

[17] مي مجيب، مرجع سابق، ص 140.

3-المخرجات Outputs: تمثل المخرجات لدى "ايستون" استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي تأتيه من البيئة الداخلية والخارجية، وتصدر الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة، وهذه المخرجات قد تكون ايجابية وخاصة عندما تمثل الوفاء بالمطالب، وقد تكون رمزية وتتمثل في الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي وانقسام داخلي، وقد تكون سلبية وذلك حين تلجأ السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المتعددة هي الركيزة الأساسية التي يراها "ايستون" كضمان لإستمراريته وديمومته، ولكن المشكلة التي تواجه كل النظم السياسية هي عدم قدرتها على الإستجابة وتلبية كل المطالب التي يقدمها الأفراد والجماعات بحكم عامل الندرة والإمكانيات المتاحة، ولهذا فإن عدم قدرة السلطات أو رغبتها في تلبية مطالب الأفراد بنسب محددة ستؤدي إلى تآكل رصيد التأييد الذي تم بناؤه بمخرجات وقرارات سابقة، ولذلك فإن حجم وكمية المطالب المختلفة من حيث نوعها ومحتواها وشدة المطالبة بها قد ترهق النظام السياسي، ويقول "ايستون" أن جميع النظم السياسية لديها قدرات وامكانات محدودة لقبول وتحقيق المطالب، ولكن حدود وعتبة القدرة تختلف من نظام سياسي لآخر حسب نوعه وتركيبته وثقافته.[18]

4-التغذية الإسترجاعية Feed back: وهي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله، بمعنى مجمل الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من المحيط الخارجي للنظام والرامية إلى الرد على أفعال قرارات النظام، فالنظام عندما يترجم قراراته إلى أفعال ملموسة، تترك هذه الأفعال تأثيرات مختلفة النوعية في محيطه الخارجي، بدوره يعمل المحيط الخارجي على الرد عليها بشكل أو بآخر، وهكذا تستمر عملية الأخد والعطاء، وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الإستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق، أو تعديله أو التخلي عنه، إن التغذية

[18] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص153.

الاسترجاعية أو العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الإستجابة الفاعلة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.[19]

***عمل النظام السياسي في شكله المبسط:** تأتي المطالب والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية وذلك من خلال فتحة المدخلات فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل قرارات وسياسات وأفعال مختلفة لتصطدم بقوى المجتمع الفعلية (الرسمية وغير رسمية) ويتفاعل معها إما بطريقة ايجابية (قبول القرارات)، أو بطريقة سلبية (رفض القرارات)، ومن ثمة فإن تلك القرارات تمر بعملية التغذية الإسترجاعية أو الإرجاع العكسي، لتتم عملية جمع المعلومات عن ردود الأفعال اتجاه تلك القرارات وتعود مرة أخرى إلى الجهاز السياسي عن طريق فتحة المدخلات التي يعتمدها كأساس لإتخاذ قرارات أخرى.

الشكل رقم 1: نموذج مبسط لعمل النظام السياسي عند دافيد ايستون

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن "ايستون" قدم من خلال من خلال مفهوم النسق تفسير لأمرين:

1-ديناميكية الحياة السياسية أي حركيتها المستمرة من خلال عمليات متفاعلة، فهي مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي، ومن ثمة استبعاد فكرة الثبات عن الحياة السياسية.

2-ميكانكية عملية صنع القرار السياسي على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي، وإنما تشارك في صنعه القوى غير الرسمية.

وعلى الرغم من أن الإقتراب النسقي يقدم عددا من الميزات لتحليل النظم السياسية ووجه انتباه المحللين السياسيين إلى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الإجتماعي العام، ونبه إلى أن الظاهرة السياسية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكا من أنماط السلوك، وأعاد التركيز إلى

[19] تامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 59.

تحليل النظام السياسي ككل بدلا من تحليل أجزاء ومحددة منه أو من العوامل المؤثرة فيه فقط. إلا أنه يحتوي على نقاط ضعف أدت إلى توجيه انتقادات له من عدة جوانب:

إن عمومية وتجريدية المفاهيم الأساسية لهذا الإقتراب جعل من الصعب إيجاد تعريفات عملية وإجرائية محددة لهذه المفاهيم، وأدى إلى صعوبة اختبار الفرضيات الأساسية التي يقدمها المدخل.فمثلا " دافيد ايستون" يرى أنه إذا لم تتم مواجهة الضغوط على النظام السياسي التي تنتج عن المطالب البيئية بنوع من التأييد العام وبمجموعة من القرارات والأفعال فإن هذه الضغوط ستؤدي إلى انهيار وتفسخ النظام، ولكن ولكي نتمكن من اختبار هذه الفرضية والتأكد من عدم وجود ما ينفيها فإن يجب أن تتوفر لدينا القدرة على قياس حجم الضغط الناتج عن المطالب وأن نستطيع تحديد بدقة العتبة التي توضح كمية الضغوط التي سيؤدي تجاوزها إلى انهيار النظام، ولكن "ايستون" لا يقدم لنا وسائل لقياس درجات وحدود هذه الضغوط وأنواعها.[20]

كما أن اهتمام هذا الإقتراب ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشف عن عناصر الإستمرار والإستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر.

النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يتجاهل التاريخ، علما أن الظاهرة السياسية لها امتدادات تاريخية.

جعل " إيستون" من عملية التحويل التي يقوم بها النظام عملية محايدة، بحيث إن المدخلات تأتي دائما من البيئة، وأن النظام يقوم فقط بتحويلها إلى مخرجات دونما تدخل.وقد قدم "William Powers" نموذجا مطورا لنموذج " دافيد ايستون" أدخل بمقتضاه تعديلا على عملية التحويل، إذ اعتبر أن الأهداف الداخلية للنظام تقوم بدور في أي ايجاد مدخلات للنظان نابعة من ذاته، وهذه الأهداف قد تكون متعلقة ببنية أو الهيكل النظام، أي أهداف هيكلية، وقد تكون مرتبطة بتطوير برنامج النظام، وقد تكون موقفية يتم تحديدها طبقا للموقف الذي فيه

[20] زاهي بشيرمحمد المغيربي، مرجع سابق، ص 154.

النظام، وهذه الأنواع الثلاثة تسهم في ايجاد مدخلات جديدة للنظام غير نابعة من البيئة بل قد تتعارض معها وتقوم بتعديلها وتكييفها.[21]

ب- التحليل النسقي عند "هربرت سبيرو" Herbert Spiro":استمد "هربرت سبيرو" تصوره الشامل لتحليل النظم من كتبات "ايستون" حول النظام السياسي، ويحدد "سبيرو" النظام السياسي باعتباره جماعة أو مجتمع يرتبط بعمليات لصياغة ومعالجة يالقضايا وهي قضايا ترتبط بالمشكلات وبالحاجات وبالأهداف التي قد يثور بشأنها الإتفاق أو الإختلاف.[22]

فالنظام السياسي حسبه هو نظام لمعالجة الإختلافات والسياسة هي العملية التي يعالج من خلالها المجتمع مشكلاته، إن المشكلات والقضايا تدخل عالم السياسية حالما اعترف أعضاء المجتمعلا بها واختلفو بشأنها وتغادره عندما تحل المشكلة ويت الإعتراف بهذا الحل، وبين بداية نهاية هذه العملية فإن القضايا التي تفرزها المشكلة تمر عير مراحل كالتالي: [23]

1-صياغة القضايا، وتتم عقب أن يتم التعرف على المشكلة ما باعتبارها قضية أو مسألة، وتحدد الأهداف التي تمهد للحل.

2-أحكام الصياغة، وترتبط هذه المرحلة بتمحيص ودراسة الحلول البديلة للمشكلة.

3-التمهيد للحل، وتتضمن تضييق هذه الحلول البديلة، إلى أن تتحول إلى بديل واحد أو سياسة وقرار واحد.

4-حل المشكلة، بمعنى تحقيق الأهداف المحددة منذ البداية، والإعتراف بهذا الحل.

وفي كل نظام فإن القضايا والمشكلات تنشأ وفق أربعة مجموعات على النحو التالي:

1-قضايا اجرائية أساسية طويلة المدى، وتنشأ هذه القضايا نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف الإستقرار، وهي المشكلات الدستورية.

---

[21] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 265.

[22] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص271.

[23] نفس المرجع، ص 271.

2-قضايا اجرائية ظرفية قصيرة المدى، وتتولد هذه القضايا نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف المرونة، أي المشكلات الإقتصادية المجتمعات الحديثة والآخذة في النمو.

3-قضايا جوهرية ظرفية قصيرة المدى وتنشأ نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف الكفاءة، وهي مشكلات القوة.

4-قضايا جوهرية أساسية طويلة المدى، وتنشأ هذه القضايا نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف الفاعلية، وهي المشكلات الثقافية.

والنجاح النسبي للنظام السياسي في مراحل تطوره المختلفة يقاس بواسطة الدرجة التي يحرزها النظام في إدارة واستمرارية توازن ديناميكي بين الأهداف الأربعة الإستقرار والمرونة والكفاءة، والفاعلية.

الشكل رقم 2: يحدد القضايا وأهداف النظام السياسي عند "سبيرو"

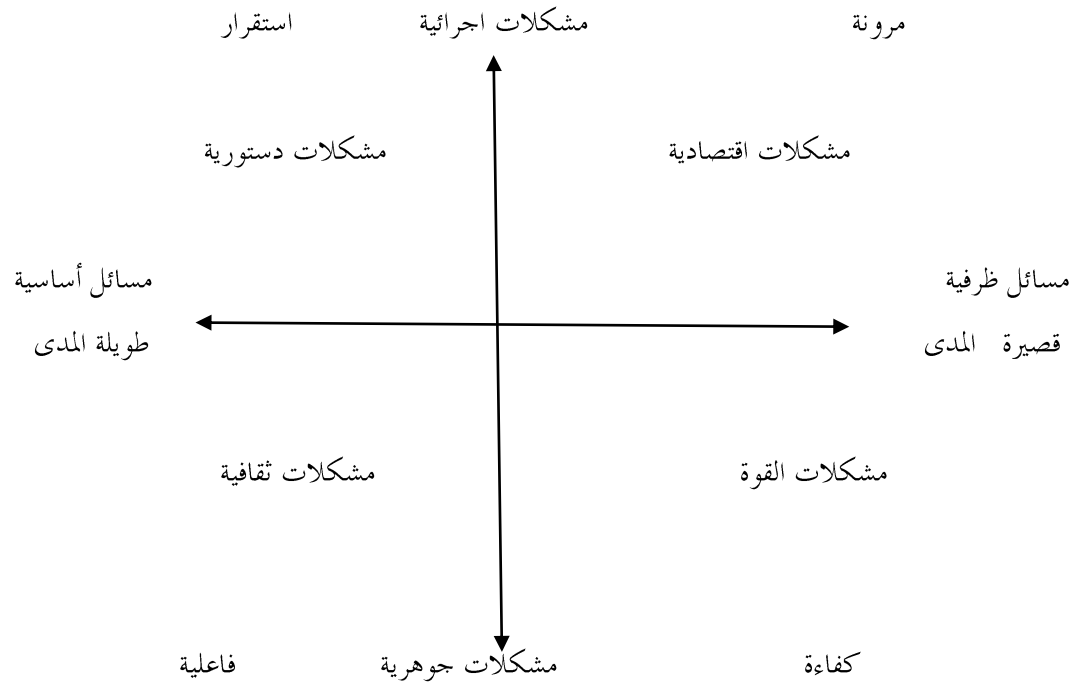

المصدر: عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 272.

وعلى غرار نموذج "دافيد ايستون" انتقد نمودج "هربرت سبيرو" في مليه التجريدي المبالغ والذي أدى إلى اهمال المؤسسات السياسية ودور الجماعات، كما أنه بالغ في تبسيط الإختلافات بين النظم و لم يطبق محاولته بشكل نظامي على بيانات إمبريقية.الأمر الذي جعل نموذج "سبيرو" مجرد مفاهيم سياسية مجردة حول النظم.

رابعا: الإقتراب البنائي الوظيفي

ترجع أصول التحليل البنائي الوظيفي إلى الأعمال النظرية المبكرة "لمونسكيو" و لعالم الإجتماع الفرنسي "أميل دوركايم"، ويعتبر "كليف بروان ومالينوفسكي" الأباء المؤسسين للمدرسة الوظيفية التي كانت تهدف إلى بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علوم البيولوجيا، حيث أكد "راد كليف براون" –اتباعا لدوركايم– أن المجتمع مثل الكائنات العضوية الحية مكون من وحدات –مثل الخلايا– منظمة في بناء موجود في بيئة، وإذا كان عالم البيولوجيا يدرس كيف يتكيف هذا العضو ويستمر حيا ويحافظ على نفسه في توازن فإن عالم الإجتماع أو السياسية يجب أن يدرس كيف يحافظ المجتمع على نفسه عبر الزمن، ومن ثمة يدرس أجزاء المجتمع من منظور وظيفي.

إن جوهر التحليل الوظيفي هو دراسة النشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يتطلبها استمرار النظام السياسي، الذي يتكون وفق رؤية أنصار هذا الإقتراب من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لإستمراره، ويؤدي اخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، وتنبع أهمية البناء السياسي من تفاعله مع غيره من الأبنية السياسية على النحو الذي إلى استقرار النظام السياسي.[24]

وإلى جانب مفهوم الوظيفة يضمن الإقتراب الوظيفي عنصرين آخرين هما: التداخل والتوازن، يقصد بالتداخل أو التفاعل أن التغيير في أحد أجزاء أو مكونات النظام لا بد وأن يؤثر على النظام ككل، أما التوازن فيقصد به أنه إذا لحق تغيير في إحدى مؤسسات النظام أو كان

[24] تامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 59.

أداءها غير وظيفي أصيب النظام بحالة من الإختلال يسعى للتخلص منها والعودة إلى وضع التوازن بتغيير نمط أدائه والإستعانة بآليات تنظيمية.

ويعد عالم السياسة " جبريل لأموند" G.Almond" رائد التحليل البنائي الوظيفي للنظم السياسية، نشر أول عمل له سنة 1956، وذلك في مقال بعنوان "الأنساق السياسية المقارنة" متأثرا في ذلك بأعمال عالم الإجتماع تالكوت بارسونز" ودافيد ايستون"، ركز ألوند في دراسته على عملية أداء الجهاز السياسي لوظائفه رافضا الدراسات القانونية البحتة، حيث رفض استخدام لفظي المؤسسة والمنظمة واستبدلهما بلفظي البنية والوظيفة إلى جانب مفهوم النسق، ويستند تحليل "ألموند" على الإفتراض بأن جميع النظم السياسية تشترك في أربعة خصائص عامة يمكن إستعمالها كأساس للمقارنة بين مختلف النظم السياسية وهي:[25]

1-إن جميع النظم السياسية مهما بلغت درجة بساطتها، لها بنى سياسية، بمعنى جميع النظم السياسية البسيطة أو البدائية توجد بها جميع أنواع البنى السياسية التي قد توجد في أكثر النظم السياسية تقدما وتعقيدا، وتصبح عملية المقارنة بينها على أساس شكل ودرجة التخصص البنيوي.

2-إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية على الرغم من أن هذه الوظائف قد يتم أدائها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة وذلك من نظام سياسي لآخر، وعلى هذا الأساس يمكن مقارنة النظم السياسية من حيث تكرارية أداء هذه الوظائف، وأنواع البنى التي تقوم بأدائها وكذلك كيفية هذا الأداء.

3-إن جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها سواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية، تقوم بوظائف متعددة.

4-إن جميع النظم السياسية مختلطة من ناحية الثقافة، فلا توجد ثقافات وبنى متمدنة وعقلانية بالكامل، كما لا توجد ثقافات وبنى بدائية وتقليدية بالكامل، فالنظم السياسية تختلف فقط في درجة السيطرة النسبية لإحدى هذه الثقافات والبنى على الأخرى.

[25] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 158.

وبناء على هذه الخصائص الأربعة انتقل "ألموند إلى تحديد الوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم النظام السياسي بأدائها حتى يحافظ على حيويته وديمومته وذلك في كتابه " السياسة المقارنة مدخل تنموي" Comparative Politics :A Developmental Approach" وفرق بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالي:

1-وظائف القدرة Capability Function: يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفائته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية، وصنف خمسة أنماط من من القدرات وهي:

أ-القدرة الإستخراجية Extractive Capability: وتشير إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية في تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية.(يعبر عن القدرة الإستخراجية كميا بالناتج المحلي الإجمالي).

ب-القدرة التنظيمية Regulative Capability: وتسير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته وفرض نفوذه وتأثيره عليها.

ج-القدرة التوزيعية Distributive Capability: بمعنى القدرة على توزيع الموارد المجتمعية (السلع والوظائف والخدمات) على الأفراد والجماعات والأقاليم بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والتوازن.

د-القدرة الرمزية Symbolic Capability: ويقصد بها مقدرة النظام السياسي على الإستخدام الفعال للرموز، أي استحدامها بشكل يضمن له التأييد، ومن أمثلة الرموز زيارة كبار المسؤولين، الخطب والأحاديث، الإهتمام بالثراث القومي والمناسبات الوطنية، والتصريحات في أوقات الأزمات وإقامة العروض العسكرية...

هـــ- القدرة الإستجابية Responsive Capability: تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي مدى استجابة النظام السياسي (القرارات التي يتخدها) للمطالب المتعددة التي تأتيه من البيئة المحيطة به أو من داخله، وهذه الإستجابة تكون ايجابية أو سلبية.

2- وظائف التحويل Conversion Functions: بمعن كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية، وتتمثل هذه الوظائف في: التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع القاعدة، (التشريع)، تطبيق القاعدة (التنفيذ)، والتقاضي بموجب القاعدة (القضاء)، وأخيرا الإتصال السياسي (عملية انتقال المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي أو العكس عبر وسائل الإتصال المختلفة).

3-وظائف التلازم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي System Maintenance and Adaptation Functions: حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ داخله أو من البيئة المحيطة به، ووسيلته في ذلك عملية التنشئة والتجنيد السياسي، الثقافة السياسية.

وهكذا كما يقول "ألموند" يمكن التوصل إلى نظرية أمبريقية للنظم السياسية عن طريق اكتشاف العلاقات بين هذه المستويات المختلفة للوظائف ، وكذلك العلاقات بين الوظائف المختلفة داخل كل مستوى على حدى، وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التي تواجه النظام بنوع الإستجابة أو الحلول التي يقدمها هي الطريق إلى ايجاد نظرية تفسيرية وتنبوئية في حقل السياسة المقارنة ةالتنمية السياسية ...ويرى "ألموند" أن هذا الإطار يساعد على تحديد أنماط النمو في النظم السياسية المختلفة وكيفية تغير النظم السياسية وأسباب هذا التغيير.[26]

وقد تعدد الإتجاهات التي وجهت للنظرية البنائية الوظيفية سواء من حيث دعوتها للمحافظة على الوضع القائم أو الإهتمام بالإستقرار والإستمرار والتكيف والتوازن أو من حيث إهمالها

[26]محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق،ص 161.

للأبعاد المتعلقة بالقيم والمعايير أو تحيزها للنموذج الغربي مما يجعلها غير قادرة على على التعامل مع النظم التي هي في حالة تغير كالنظم الشمولية.[27]

بالإضافة إلى هذه الإنتقادات وجهت أكثر تحديدا لنموذج "ألموند" أهمها:

-إن ألموند لم يبين لماذا وكيف تم اختيار هذه الوظائف بالذات على أنها الوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم بها النظام السياسي لكي لا ينهار، ولم يوضح ما إذا كان وجود هذه الوظائف ضروريا وكافيا لديمومة النظام السياسي أم أنها ضرورية وغير كافية.

-عدم وجود تعريفات اجرائية واضحة ومحددة للمفاهيم الأساسية لهذا الإقتراب مثل ديمومة ، استمرار، وبقاء النظام السياسي، فإلى أي حد يمكن تحديد الوضع الصحي والطبيعي للنظام السياسي وايضاح الحدود التي سيؤدي تجاوزها إلى انهيار النظام ، كما أنه لا يمكن أن نعرف بدقة ووضوح ما إذا كان عدم أداء وظائف معينة وبكيفية معينة في نظام سياسي معين سيؤدي إلى انهياره أم لا.

-مقولة الوظيفة وتقسيم الوظائف عملية تحكمية تمثل نقطة ضعف في التحليل الوظيفي بالإضافة إلى اتسامها بالغموض وعدم الدقة، وتم تصنيفها بطريقة انتقائية، ولا يفسر هذا الإقتراب كيف تلبى الحاجات الوظيفية.

خامسا: الإقتراب الإتصالي

ينطلق الإقتراب الإتصالي الذي أقترحه "كارل دوتش" Karl Deutch" في تحليله للنظام السياسي من العناصر التي أنطلق منها "دافيد إيستون" (مدخلات ومخرجات وتغدية استرجاعية)، إلا أنه حاول أن يتفادى بعض أوجه القصور من خلال طرحه لمفهوم "ذاكرة النظام السياسي" (العلبة السوداء)، حيث جعل من العلبة السوداء عنصرا فاعلا وليس محايدا وأعطاه إمكانية أن يوجد مدخلات أو يعدل ويكيف المدخلات الواردة إليه ومن ثمة يعدل في ميكانية التحويل.

[27] John D Nagle, **Introduction to Comparative Politics : Political system Performance in Three Worlds**, Chicago, Nelson Hall Publishers, 1992,3-4.

ويري "كارل دوتش" أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات يتكون من أبنية وأنساق فرعية متخصصة في الإتصال، تؤدي وظائف اتصالية ومكونة من قنوات اتصالية تتلقى المعلومة وتعالجها وهذه الأنساق تتمثل في:

1-نسق الإستقبال، ويمثل مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

2-نسق الذاكرة، ويمثل أوعية أرشفة مخزن وحفظ المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية لإستعمالها عند الحاجة (أستدعاء الخبرات السابقة).

3-نسق القيم، ويمثل مجموع القيم والمعايير التي تجعل صانعي القرار يفضلون قرار على آخر لمواجهة مشكلة ما.

4-نسق التنفيذ، أي الأجهزة التي تتولى تنفيذ القرارات.

من خلال عملية الإتصال هذه يرتبط النظام السياسي بالبئة المحيطة به ويواجه مطالبها، فالنظام يستقبل الرسائل باستمرار، ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والإستجابة لها، وهذه هي الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه بما فيها هدف المحافظة على النظام ذاته.وقد عبر العالم السياسي "روبرت نورث Robert North" عن ذلك بقوله "بدون اتصالات لا يمكن أن توجد السياسة ولا يمكن مواجهة الحروب، وبهذا المعنى، فإن الدولة القومية الحديثة يمكن اعتبارها نظاما للقرار والسيطرة يعتمد على تبادل الرسائل في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.[28]

وفي توضيحة كيف تتم العملية الإتصالية داخل النظام السياسي أعتمد "دوتش" مجموعة من المفاهيم وهي:

1-المعلومات Information: اعتمد "دوتش" على المعلومة كوحدة للتحليل، هي نمط من العلاقة بين الأحداث تتدفق من خلال قنوات اتصال يقوم النظام بتحليلها بعد أن تصل أليه ويرد عليها .

[28] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، 165.

7-الإسترجاع أو التغذية العكسية Feedback: ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، وتمثل حملا جديدا على النظام، وتمثل مقياس للكسب الذي النظام فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه.

وحسب "كارل دوتش" إن العملية الإتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي لمجموعة من القدرات ويتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي تتمثل في:[29]

-القدرة على التعلم: وهي قدرة النظام على تطوير وتصحيح سلوكاته وقراراته.

-القدرة على التحول الذاتي: وهي قدرة النظام السياسي على تطوير وتجديد مؤسساته السياسية.

-القدرة على المبادرة: وهي قدرة النظام السياسي على توقع المطالب.

يقع اقتراب الإتصالات ضمن الإطار العام لفكرة النظام، ويعتبر ما قدمه "دويتش: ثروة من الأفكار وطرق البحث الجيد التي ترتبط بالفلسفة السائدة في المرحلة السلوكية وتوجهاتها الإيديولوجية الساعية نحو تكريس الإستقرار والتكيف والفعالية لأنظمة السياسية، كما أن التركيز على الإتصالات أعطى ميزة لتحليل الأنظمة السياسية، إلا أن مقدرة هذا المدخل على ايجاد فرضيات وتفسيرات للنظام السياسي والعملية السياسية يتوقف على وجود وحدات قياس يمكن من خلالها تحديد أهمية تدفق المعلومات إلى النظام السياسي، وتسمح بتطوير فرضيات تربط بين متغيرات عملية الإتصال ومتغيرات وجوانب النظام السياسي الأخرى.

سادسا: إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

جاء اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لرد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي في التركيز على مدخلات النظام السياسي وعد اعطاء اهتمام مساو للنخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، وقد أعاد هذا الإقتراب الدولة مرة أخرى لبؤرة الإهتمام كمتغير مستقل بعد أن كانت حكما محايدا بين الجماعات طبقا للتوجهات الليبرالية.

[29] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص31.

ويرى "جول ميجدال" Joel Migdal" أن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية لا بد أن يتم في إطار علاقة الدولة بالمجتمع ومختلف مكوناته، والتي غالبا ما تتصارع فيما بينها حول الضبط والتحكم الإجتماعي على مختلف المستويات، والدولة عادة ما تسعى إلى لتحقيق السيطرة على المجتمع من خلال:

-تحقيق الطاعة والإنقياد من الشعب إلى الدولة.

-تحقيق المشاركة السياسية بتنظيم الشعب في مؤسسات، حيث لا يكفي تحقيق الطاعة الصامتة وإنما لابد من المشاركة في الأنشطة التي تحددها الدولة.

-الحصول على الإعتراف والإقرار بالشرعية.

ويقدم هذا الإقتراب برنامجا بحثيا لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع يعتبر مدخلا لتحليل ومقارنة النظم السياسية كما يلي: [30]

1-تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الإجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ وكيف يمكن تفسير الإختلافات في السيطرة الإجتماعية من مجتمع إلى آخر.

2-هل نستطيع التعميم حول تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع السيطرة الإجتماعية أو التحكم الإجتماعي؟ كيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في الحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغيير اجتماعي؟.

3-كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديموقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الإجتماعي؟

4-متى تمارس المنظمات الإجتماعية الضبط الإجتماعي الفعال أو المؤثر إلى جانب الدولة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة؟

[30] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص326 -327..